ترتيبات سورية أردنية لإعادة التجارة بين البلدين

رئيس غرف التجارة الأردنية لـ«الوطن»: أرفع التحية إلى التاجر والصناعي السوريين إجلالاً واحتراماً لبقائهما صامدين

| هناء غانم

يبدو أن إعادة ترتيب العلاقات السورية الأردنية باتت أمراً ضرورياً لإعادة استئناف العلاقات الاقتصادية بين البلدين وإزالة معيقات التجارة وتحريك عجلة الاستيراد والتصدير بين البلدين، هذا ما أكده رئيس غرف التجارة الأردني نائل رجا الكباريتي لـ«الوطن».

وأكد الكباريتي أهمية رفع القيود المالية المتعلقة بالترانزيت خاصة أن الرسوم الموجودة حالياً بالنقل من الجانبين السوري والأردني تتعدى المنطق وتزيد الأعباء والتكاليف لذلك يجب العمل على إعادة تفعيل العلاقات لإعادة إحياء التجارة.

وأعرب الكاريبتي عن أن وجوده في سورية يعتبر من أجمل لحظات حياته وأن الهدف الأول والأساسي لزيارتنا إلى سورية هو توطين العلاقات السورية الأردنية التي تقوم على التشاركية والتكامل مستندين على إرث تاريخي قوي وراسخ يربط العلاقات الاقتصادية، والهدف الثاني وهو الأهم يتمثل بأهمية العمل على رفع القيود عن البضائع السورية والأردنية وإيجاد آلية لتقزيم العقبات التي تحول دون دخول البضائع السورية إلى الأردن والبضائع الأردنية إلى سورية والعمل على إيجاد آلية لتخفيف أعباء على الشحن والترانزيت لعبور الدول.

وأضاف: إن المعنيين في الحكومة السورية لديهم شعور صادق للتعاون مع الجانب الأردني وتخفيف الأعباء وحل القضايا العالقة لتسهيل وانسياب السلع والبضائع بين البلدين.

وحول العوائق التي تعترض تسهيل التبادل التجاري بين البلدين أوضح أنه تم مناقشة الموضوع مع المعنيين في الحكومة السورية حول القرارات الصادرة من البلدين بوضع قائمة لمنع التصدير والاستيراد، الأمر الذي يعيق حركة استيراد البضائع السورية والعكس، وأضاف: إن هدفنا هو تبادل المنفعة من أجل الوصول لتحقيق التكامل السوري الأردني والعمل على رفع القيود لتسهيل انسياب البضائع وتحسين التبادل التجاري الذي يعتبر خجولاً ومتواضعاً جداً مقارنة مع حجم التبادل التجاري بين البلدين وخاصة أن سورية كانت شريكاً أساسياً للتفعيل ومهماً لإنعاش الاقتصاد الأردني.

وأوضح أن المشكلة التي تواجه التبادل التجاري تكمن بضرورة رفع القيود الإدارية والإجراءات المفروضة على تبادل السلع، والرسوم المالية المفروضة على حركة الترانزيت بين البلدين، الأمر الذي يسهم في خفض كلف التصدير والنقل البري ويسهم في إقامة مشاريع استثمارية بالتعاون مع حكومتي البلدين والوزارات ذات العلاقة حيث تم خلال الزيارة الاتفاق على تقديم مذكرة تفصيلية تتضمن أهم المعوقات والحلول الإجرائية والقرارات الإدارية المتعلقة بها.

وكشف رئيس غرف التجارة الأردني عن وجود ترتيبات تجري الآن لإقامة معرض صنع في سورية في الأردن وسوف يكون هذا معارض مشتركة أخرى إضافة إلى أنه قريباً جداً سوف يقام مؤتمر اقتصادي في سورية وقريباً سيكون فيه دعوة للرجال الأعمال من مختلف الدول العربية والأهم العمل على إقامة محل ثلاثي مشترك سوري أردني عراقي لتوحيد الجهود وتفعيل التعاون.

وأضاف: إن الحكومة السورية أكدت لنا أنه سيتم العمل على تقديم التسهيلات لإقامة المعارض المشتركة، والأهم أن تفعيل التبادل التجاري سوف يساهم في أحياء مجلس الأعمال السوري الأردني.

وأضاف: باعتباري أمثل الاقتصاد الأردني أؤكد أننا على تواصل دائم مع الجانب السوري وأي مشكلات تعترضنا سوف نجد لها حلولاً بالتنسيق بين البلدين لتوحيد القرارات التي تعود بالمصلحة العامة للبلدين على كل الصعد ونأمل أن تكون العودة بانطلاقة قوية لتفعيل بالعلاقات الاقتصادية وإعادتها إلى سابق عهدها بل تطويرها خلال الفترة المقبلة.

وفي ختام حديثه أعرب قائلاً: أرفع التحية إلى التاجر والصناعي السوري إجلالاً واحتراماً، الذي استطاع الصمود والتحدي وان يبقى منافساً قوياً على الساحة رغم كل الظروف والضغوطات والعقوبات غير المنطقية ورغم الحرب الشرسة التي استمرت عشر سنوات على الاقتصاد السوري، وهذا بالتأكيد إنجاز عظيم لأن هذه الحرب لو كانت على أي دولة عظمى لسقطت، لذلك ما حققه الاقتصاد السوري هو إنجاز كبير وما نسعى إليه هو استعادة علاقاتنا الاقتصادية مع سورية.

«الوطن» التقت رئيس اتحاد غرف التجارة السورية أبو الهدى اللحام الذي أكد أن الأيام العشرة القادمة ستشهد انعقاداً وتحسناً ملموساً على مستوى العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة، كما سيكون هناك حلحلة للقيود الإدارية والإجراءات المفروضة على تبادل السلع، والرسوم المالية المفروضة على حركة الترانزيت بين البلدين، مبيناً أنه لدينا أهداف كبيرة سيتم العمل عليها وتسهيل كل الخدمات والعقبات سواء بالدفع أم النقل والترانزيت وغيرها خلال الأيام القادمة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أمين سر اتحاد غرف التجارة السورية محمد الحلاق أن العلاقات بين الدول العربية الصديقة المجاورة تكمن أهميتها بتسهيل مرور البضائع السورية لكل الدول العربية وتوفرها بشكل انسيابي وسلس أكثر وتخفيض الجهد على التجار في كلا البلدين الأمر الذي يساهم في دعم التجارة والصناعة ويخلق فرص عمل وتنافسية كما يخلق قدرة على تحسين المنتج السوري أكثر.

وأضاف: إن اللقاء مع الجانب الأردني مهم، علماً أنه لم يحصل من سنوات إلا أنه ضروري في هذه المرحلة وقد تلقينا دعوة من الجانب الأردني الذي لديه رغبة قوية للقاء رجال الأعمال السوريين في الأردن، مشيراً إلى أن هذه اللقاءات لها انعكاس إيجابي بالنتيجة على التبادل التجاري بين البلدين.

> معرض صنع في سورية في عمان

أسعار الحمضيات ارتفعت منذ أسبوع ومستورد الموز يخسر حالياً

الطيار لـ«الوطن»: انتهاء موسم إنتاج الحمضيات سبب ارتفاع أسعارها

| رامز محفوظ

بين عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق موفق الطيار في تصريح لـ«الوطن» أن ارتفاع أسعار الحمضيات منذ نحو الأسبوع سببه انتهاء موسم إنتاجها ولا تأثير لتصديرها على ارتفاع أسعارها.

وأكد أن سعر كيلو البرتقال ارتفع منذ أسبوع بنسبة تقرب من ٢٥ بالمئة، مشيراً إلى أن سعر الكيلو منه بالجملة يتراوح بين ٨٠٠ ليرة و١٦٠٠ ليرة حسب نوعيته.

ونوه بأن إنتاج البرتقال انخفض حالياً نتيجة نهاية الموسم وهذا الأمر أدى إلى ارتفاع سعره في الأسواق.

وعن واقع تصدير الحمضيات إلى دول الجوار خلال الفترة الحالية لفت الطيار إلى أن النسبة الأكبر من الحمضيات يتم تصديرها حالياً إلى العراق.

وأوضح أن حوالي٥٠ بالمئة من إنتاج الحمضيات يصدر حالياً إلى العراق، في حين أن النسبة المتبقية وهي ٥٠ بالمئة جزء منها يصدر إلى الأردن ودول الخليج والجزء الآخر إلى الاستهلاك المحلي.

وأشار إلى أنه من الممكن أن يتم تهريب الحمضيات إلى العراق لكن باعتبار أن باب التصدير مفتوح إليها فليس من المتوقع أن يتم تهريب الحمضيات إلى العراق في الوقت الحالي، في حين أنه لا يوجد تهريب للحمضيات إلى الأردن باعتبار أن الحمضيات تدخل إليها بشكل نظامي.

وأكد أنه ليس هناك أي انخفاض على أسعار الحمضيات خلال الفترة القادمة.

هذا ووصل سعر كيلو البرتقال في الأسواق اليوم لحدود ١٦٠٠ ليرة بعد أن كان منذ أسبوع بحدود ١٠٠٠ ليرة.

وبالنسبة للموز أوضح الطيار أن الموز الموجود في الأسواق كله مستورد ويتم استيراده حصراً من جنوب لبنان، مشيراً في الوقت نفسه أنه ليس هناك إنتاج محلي للموز وما ينتج محلياً كميته قليلة ولا تذكر.

وأوضح بأن مستورد الموز يخسر حالياً باعتبار أن تكلفة استيراده في الوقت الحالي أعلى من سعر مبيعه، مبيناً أن تكلفة كيلو الموز على المستورد تتراوح بين ١٤٠٠ ليرة و١٦٠٠ ليرة في حين أن سعر مبيعه بالجملة بحدود ١٣٠٠ ليرة، مشيراً إلى أن موسم إنتاج الموز سينتهي خلال مدة شهر تقريباً وسيتوقف استيراده.

٩٩ بالمئة من المشاريع في سورية هي صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر

محمد لـ«الوطن»: هذا القطاع يستقطب نصف اليد العاملة

| علي محمود سليمان

بيّن مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب إسمندر أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر يشكل نحو ٩٩ بالمئة من الاقتصاد السوري وهو موزع إلى ٤ بالمئة مشاريع متوسطة و٣٠ بالمئة مشاريع صغيرة وما يتجاوز ٦٤ بالمئة مشاريع متناهية الصغر.

موضحاً في حديثه لـ«الوطن» أن مشاكل هذا القطاع كثيرة سواء مشاكل إدارية أم تسويقية أو إنتاجية وخدمية بالإضافة للمشاكل التمويلية وبالتالي فإن صدور القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٢١ هو خطوة مهمة ومقدمة لحل مشكلة مهمة متعلقة بالتمويل، والتمويل لا يقصد به الإقراض فقط وإنما الإيداع أيضاً والتحويلات بين المصارف والتأمين وإعادة التأمين والاستشارات المالية وبذلك يقدم المرسوم حلولاً متعددة لهذا القطاع المهم.

مضيفاً: إن المرسوم مهم جداً لكونه القاعدة التشريعية التي ينطلق منها العمل في هذا القطاع ونأمل أن نرى مستقبلاً مؤسسات تمويلية تضاهي الموجودة لدى الدول الأخرى، ولذلك وحتى يؤدي المرسوم الغاية المرجوة منه فيجب أن يتكامل مع التعليمات التنفيذية والتي تحدد آلية تطبيق المرسوم ولكنه خطوة مهمة وضرورية وإيجابية لتحسين بيئة الأعمال لهذا القطاع المهم والذي سينعكس على الاقتصاد ككل، حيث أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٢١ الذي يسمح بتأسيس «مصارف التمويل الأصغر» بهدف تأمين التمويل اللازم لمشاريع شريحة صغار المنتجين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومحدودي ومعدومي الدخل عبر منحهم قروضاً تشغيلية وذلك من أجل تأمين دخل إضافي لهذه الشريحة وخلق فرص عمل وتحقيق التنمية المستدامة.

وهنا يشير إسمندر إلى أن الاقتصاد السوري يقوم على هذا النوع من المشاريع ولذلك فحل معظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تبدأ من هذا القطاع سواء كانت مشكلات البطالة ونقص الإنتاج وتأمين سلع ومواد مناسبة للتصدير وتحسين الدخل للفئات العاملة بهذا القطاع وتحسين عدالة توزيع الدخل وتخفيض مستوى الفقر وغيرها لكونه قطاعاً اقتصادياً رئيسياً لا يمكن بأي شكل من الأشكال استبعاده من أي حل تنموي.

لافتاً إلى أن هذا القطاع يعاني من مشكلة رئيسية تتعلق بالتنظيم والتي يجب حلها من خلال تبسيط الإجراءات وإطلاق آليات الترخيص المؤقت وإقامة أماكن مناسبة كمجمعات حرفية وصناعية ومراكز مهنية للمشروعات، مع التنويه إلى أن نحو ٧٠ بالمئة من هذا القطاع يعتبر اقتصاد ظل أي إنه يشمل المشاريع غير المرخصة أو من يملك تراخيص غير مكتملة أو أن هناك قسماً كبيراً من الدخل غير مصرح به.

مشيراً إلى أن الهيئة تعمل على إيجاد المشاريع المناسبة للباحثين عنها واستكمال المشاريع التي بحاجة للمساعدة في التخطيط والتجهيز وإحالتها للجهات التمويلية التي قد تنشأ بعد صدور المرسوم أو الموجودة حالياً مثل بنك إيداع لاستكمال الجانب التمويلي وإطلاق المشروع على أرض الواقع.

أما فيما يتعلق بصندوق التمويل الخاص بالهيئة يوضح إسمندر بأنه ما يزال مطروحاً كمقترح للدراسة وهو يختلف عن مؤسسات التمويل التي شملها المرسوم والتي تعمل وفق أسس مصرفية أو على أساس تمويلي أما الصندوق فيغطي أموراً مختلفة مثل تأمين رأس المال العامل أو خدمات تأهيل وتدريب بما يخدم استكمال بيئة الأعمال للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.

وذكر إسمندر بأن عدد مؤسسات التمويل الصغير لدينا لا تتجاوز ثلاث مؤسسات بالإضافة لعمل بعض الجمعيات التي تمارس هذا النشاط ولكنها لا تغطي الحاجة وعدد المستفيدين من التمويل في هذا القطاع لا يتجاوز ٦ بالمئة ولذلك لدينا فجوة تمويلية كبيرة جداً وبالتالي فهذا المرسوم سيشجع على إقامة مؤسسات وبنوك تمويل صغير تغطي القسم الأكبر من الحاجة لهذا القطاع حيث إن الطريق ما يزال طويلاً أمامنا إذا ما قورنا مع دول أخرى مثل الإمارات التي لديها نحو ٨٦ مؤسسة تمويل صغير منها ٦٠ مصرفاً و٢٦ مؤسسة تعمل في هذا المجال بشكل غير مصرفي.

وفي ذات السياق تحدث الباحث الاقتصادي الدكتور علي محمد لـ«الوطن» بأن صدور هذا المرسوم كان ضرورة ملحة منذ سنوات سابقة وخاصة مع بداية العام ٢٠١٠ نظراً لكون المشروعات المتوسطة والصغيرة كانت تضم ضخم جداً، حيث صنفت بعض الجهات الأخرى قيمة إنتاج هذه المشروعات بحوالي نصف الناتج الإجمالي أو ٤٠ بالمئة منه وبكل الأحوال هي تستقطب نصف اليد العاملة في السوق السورية.

لافتاً إلى أن أحدث إحصائية للمكتب المركزي للإحصاء قدرت نحو ٤٥٠ ألف مشروع في المحافظات منها العاملة ومنها المتوقفة نتيجة الأزمة وهي شاملة لجميع القطاعات سواء كانت زراعة أم صناعة أو خدمات وغيرها.

والجدير ذكره أن الاتحاد الأوروبي أو الثورة الصناعية في أوروبا وبالذات في فرنسا وانكلترا وألمانيا خلال القرن الثامن عشر قامت على المشاريع المتوسطة والصغيرة وقد بلغ مجموع المشاريع في الاتحاد الأوروبي نسبة ٩٨ بالمئة وهي التي توظف أقل من ١٠ عمال أي نحو ٢٠ مليون مشروع صغير ومتوسط في الاتحاد الأوروبي وهي تشغل نصف اليد العاملة في أوروبا.

بالتالي هذا المرسوم يعتبر جيداً جداً بغض النظر إن كان متأخراً ولكنه جاء مناسباً للوضع الاقتصادي المتراجع وفق المعدلات والنواتج المحلي وما تعرضت له المعامل من تدمير وانخفاض في الإنتاج وزيادة المستوردات.

لافتاً إلى ضرورة تشجيع هذه القاعدة العريضة من المشاريع لكونها الأسرع بالإنتاج وتكاليفها أقل سواء كانت تكاليف مادية أو لوجستية ونظراً لانتشارها الجغرافي الكبير في سورية ولصعوبة البدء بإعادة إعمار المصانع والمعامل الكبرى، بالتزامن مع التضخم الكبير وانخفاض القوة الشرائية والتوجه الحكومي لإحلال المستوردات، ولذلك فإن التركيز على هذه المشروعات يفترض أن يتجه بالأحوال الاقتصادية نحو الأفضل ولكن بعد فترة زمنية.

نظرة تفاؤلية لسوق الأسهم السورية

لأول مرة في تاريخ السوق... مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية يرتفع فوق ١٠ آلاف نقطة

| طلال ماضي

سجل المؤشر العام لسوق دمشق للأوراق المالية (DWX) ارتفاعاً إلى مستوى جديد لأول مرة يصل إليها السوق وقفز فوق ١٠ آلاف نقطة وأغلق في نهاية الأسبوع الثالث من شهر شباط الجاري على قيمة ١٠٠٨٢,٨٩ نقطة بعدما سجل في نهاية تداولات الأسبوع الثاني من الشهر نفسه ٩.٧٥٨,٩٥ نقطة.

المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية الدكتور عبد الرزاق قاسم اعتبر في تصريح خاص لـ«الوطن» أن سبب ارتفاع المؤشر يعود إلى ارتفاع أسهم الشركات وقيم التداولات الأسبوعية الإجمالية، وقال إذا استثنينا الصفقات الضخمة والخاصة التي حصلت في السوق خلال هذا الشهر فإن التداولات العادية انعكست على قيم المؤشر الذي سجل في بداية العام الجاري ٣٠٨٢ نقطة وارتفع إلى ١٠٠٨٢ نقطة، وهو أول مرة يتجاوز فيها المؤشر عتبة ١٠ آلاف نقطة في تاريخ السوق ما يعكس الارتفاع المباشر والجيد للشركات وللمستثمرين بنظرة مستقبلية تفاؤلية تحمل لهم.

وأشار عبد الرزاق إلى ارتفاع قيم التداولات العادية خلال شهر شباط التي تجاوزت ٣.٥٧٨ مليارات ليرة ومعظم الشركات حققت أرباحاً باستثناء شركات التأمين وكان الأداء جيداً في قطاع البنوك والصناعة والاتصالات.

وحول سبب خسارة شركات التأمين وعدم انتعاش سوقها على الرغم من ظروف وباء كورونا الذي من المفترض انعاش التأمين الصحي، أوضح عبد الرزاق أن قطاع التأمين يعاني من غياب عوامل إعادة التأمين في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلد وتعاني الشركات من صعوبات العمل التأميني وضرورة توافر مشاريع جديدة.

ولفت إلى أن التأمين الصحي أقل الأنشطة التأمينية ربحية.

وحول الشركات التي تستعد للإدراج في السوق بيّن قاسم أن قطاع الشركات المؤهلة للإدراج ضعيف ومحدود، ويوجد اليوم الشركة العربية للمنشآت السياحية هي الشركة الوحيدة القابلة للإدراج على ضوء المعايير في السوق وهي تعمل في ظروف محددة من الصعب جداً إدراجها في الوقت الراهن نتيجة علاقتها مع وزارة السياحة ووجود بعض الإشكالات التي لم تحل.

وبخصوص انتقال السوق إلى مقره الجديد في يعفور للانتقال هو الشهر الخامس القادم بعد إنجاز المناقصات والعروض لاستكمال تجهيزات السوق.

معاون وزير الاقتصاد لـ«الوطن»: نتواصل مع المستثمرين لطرح أفكار وحلول لمشكلاتهم

| الوطن

أكدت معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رانيا أحمد في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه وفي إطار متابعة تنفيذ بنود مذكرة التعاون الموقعة بين وزارة الاقتصاد والهيئة العليا للبحث العلمي في مجال استثمار المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية في سورية ناقش فريق العمل المشكل بقرار من وزير الاقتصاد كيفية معالجة التحديات والمشكلات الاقتصادية التي تعوق تنفيذ السياسات والبرامج التي تقوم بها الوزارة من خلال الدراسات والأبحاث العلمية. وتمّ الاتفاق على متابعة تنفيذ المحور الأول الوارد ضمن المذكرة والمتعلق بسبل تعزيز مقومات نجاح برنامج إحلال بدائل المستوردات، وتعميمه على الجهات العلمية البحثية، وإمكانية تشميل مواد وقطاعات جديدة بالبرنامج كقطاع انطلاق للمشروع. على أن يصار إلى تشخيص أهم المشكلات التي تعترض البرنامج على أرض الواقع وصياغتها كمشاريع بحثية، تمهيداً لمعالجتها بشكل علمي قابل للتنفيذ وفق مقتضيات العمل لدى الهيئة العليا للبحث العلمي.

وأكدت أحمد أن الوزارة ستقوم بالتواصل مع المنتجين أو المستثمرين المحتملين لطرح المشكلات التي يواجهونها والعمل على ترجمتها إلى مشاريع بحثية لإيجاد الحلول المناسبة لها ومعالجتها. على حين ستقوم الهيئة العليا للبحث العلمي بالمقابل بتزويد الوزارة بعناوين المشاريع البحثية المنجزة أو قيد الإنجاز لدى الهيئة أو ملخصات موجزة عنها، إن أمكن، للنظر بإمكانية مواءمتها مع برنامج إحلال بدائل المستوردات والاستفادة القصوى منها. وبعد دراسة جميع المعلومات والبيانات والمشاكل سيتم اختيار مجموعة من المشكلات البحثية ليبدء العمل عليها كنقطة انطلاق حقيقية لتفعيل مضامين مذكرة التعاون.

ومن الجدير ذكره حسب – معاونة الوزير – أن وزير الاقتصاد ورئيس الهيئة العليا للبحث العلمي كانا قد وقعا بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٢٧ مذكرة للتعاون في مجال استثمار المعرفة لتحقيق التنمية الاقتصادية في سورية، وذلك إدراكاً لأهمية الاقتصاد المبني على المعرفة، في دعم تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز مقوّمات استدامة التنمية، وانطلاقاً من ضرورة تحقيق الترابط الفعّال، بين الأجهزة الحكومية التنفيذية بمستوياتها المختلفة، والقطاعات الإنتاجية والخدمية والجهات العلمية البحثية، بما يسهم في استثمار البنية المعرفية لمصلحة تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني.

مدير «تموين» دمشق: ندرس أسعاراً جديدة للخبز السياحي والصمون

| عبد المنعم مسعود

أدت أزمة الخبز المدعوم وانتظار المستهلك ساعات للحصول عليه إلى رفع أسعار باقي أنواع الخبز فبلغ سعر ربطة الخبز السياحي من الحجم الكبير سعر ١٨٠٠ ليرة ليصبح بذلك سعر الرغيف ٢٥٧ ليرة ليوازي بذلك سعر الرغيف الواحد سعر ربطتين ونصف الربطة من الخبز المدعوم على حين بلغ سعر الربطة الحجم الوسط سعر ألف ليرة تقريباً وسعر الرغيف ١٤٢ ليرة.

وارتفع سعر كيلو خبز الصمون ليصل إلى سعر ألفي ليرة في حين بيع كل ثمانية قطع منه بالسمسم ومغلفة بسعر ١٣٠٠ ليرة بما يعني أن سعر القطعة أكثر من ١٦٢ ليرة.

وتبع سعر رغيف خبز التنور الحجم الكبير أسعار باقي أنواع الخبز ليصل سعر الرغيف رغيفاً منه ٣ آلاف ليرة على حين بلغ سعر الرغيف الوسط سعر ١٢٥ ليرة وليبلغ بذلك سعر عشرة أرغفة منه ١٢٥٠ ليرة.

وبلغ سعر ربطة الخبز المشروح ٨٠٠ ليرة ليصبح بذلك سعر الرغيف الواحد منه ٢٠٠ ليرة ووصل سعر ربطة أقراص خبز الذرة المكون من ستة أقراص ٤٠٠ ليرة ليصبح بذلك سعر القرص ٧٥ ليرة أي بما يعادل سعر ربطة من الخبز المدعوم من دون كيس إذا ما اشتراها المستهلك مباشرة من الفرن في حين بلغ سعر ربطة أقراص الخبز السكري المكونة من ستة أقراص سعر ٥٠٠ ليرة.

وبالعودة إلى خبز الفرن المدعوم الذي تبلغ سعر الربطة منه ٧٥ ليرة من دون كيس ومنّة ليرة مع كيس وذلك من كوة الفرن في حين يمكن شراؤه من باعة الخبز بجانب الأفران بسعر يتراوح بين ٧٥٠ ليرة و١٠٠٠ ليرة ليصل بذلك سعر الرغيف الواحد إلى نحو ١٤٠ ليرة وتباع الربطة في الأكشاك في حال كنت محظوظاً بسعر بين ١٢٥ ليرة و١٥٠ ليرة وفقاً لمزاج صاحب الكشك.

مدير تموين دمشق عدي شبلي بين لـ«الوطن» أن هناك ارتفاعاً كبيراً بأسعار الخبز السياحي والصمون والسكري وذلك وفقاً للنشرة الصادرة بهذا الشأن في عام ٢٠١٩ مبيناً أن المديرية تقوم بدورها من حيث رقابة الأسواق وفقاً للشكاوى القادمة وآخر حملة قامت بها كانت الأسبوع الماضي.

ورأى الشبلي أن هناك اختلافاً بين تكاليف الإنتاج في الوقت الحالي وما كانت عليه سابقاً مؤكداً أن نشرة جديدة ستصدر افتراضاً الشهر القادم تضع أسعاراً للخبز السياحي والصمون والسكري وفقاً لتكاليف أمام المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق.

وأوضح الشبلي أن السعر الرسمي للخبز السياحي حالياً هو ٥٥٠ ليرة للخبز السياحي و٧٠٠ ليرة للصمون و٤٠٠ ليرة لخبز النخالة أو ما يطلق عليه اسم الخبز السكري.